الجراح: ديوان المحاسبة متفهم لتأخير الردود نتيجة تشعب الإجراءات في الدفاع

وزير الإعلام : للكويت إيجابيات عديدة تأتي الشفافية في صدارتها ..وإعلام اليوم غير الأمس

تباحث حكومي

جانب من الجلسة

- أبـل: المباني العامة التي تقع فـي مـشـاريـع القسائم السكنية تؤجل مد الكابلات الكهربائية
- صرف الحكومة على صيانة مجمع الصوابر السكني لا يزال مستمراً

تشكيل الجهاز التنفيذي قبل انتهاء المدة الدستورية وذلك في الشهرين القادمين.

واشار الوزير المدعج خلال مناقشة مجلس الامة في جلسته اليوم ردود الحكومة على تقارير ديوان المحاسبة الى انتهاء الوزارة من اعداد اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك منذ سبعة أشهر وتشكيل اللجنة الوطنية لحماية المستهلك فضلا عن الانتهاء من اللوائح التنفيذية لصندوق المشروعات الصغيرة «وهو في بداية عمله حيث يعمل بخطى واضحة واستقبل الكثير من الطلبات».

وحـول ملاحظات ديـوان المحاسبة بشأن ضعف اداء الـوزارة في الاشـراف على سير العمل في المنطقة الحرة بالمخالفة للمادة 47 من اللائحة التنفيذية للقانون 26 لسنة 1995 بشأن المرافق الحرة ذكر ان الوزارة قامت بحصر ميداني نهائي للمستثمرين بالتنسيق مع الهيئة العامة للصناعة نتج عنه وجود 256 موقعا مستثمرا و68 موقعا غير مستثمر و19 موقعا مستثمرا من جهات حكومية.

وبشان عدم متابعة الوزارة والهيئة العامة للصناعة للتأكد من دقة وصحة الإجـراءات التي قامت بها لاثبات القيمة الايجارية البالغ قيمتها 990 الف دينار لكافة المستثمرين في المنطقة الحرة والتي على اساسها تم احتساب حصة الوزارة البالغة 20 في المئة من ايرادات المنطقة الحرة قال ان هيئة الصناعة «قامت بسداد مقابل انتفاع عن الفترة من الاول من يناير 2012 حتى 30 سبتمبر 2013 مبلغا قدره مليون و30 دينارا مقابل انتفاع بنسبة 20 في المئة من ايرادات المنطقة الحرة وتقديم انذارات نهائية تجاه المستثمرين غير الملتزمين ورفع قضايا ضدهم حفاظا على المال العام».

وحول ملاحظة تاخر الوزارة وهيـئـة الـصـنـاعـة بـاتـخـاذ الاجـــراءات الـلازمـة لتسوية العقود غير المعتمدة لمدة تزيد عن خمس سنوات من تاريخ ادارة الهيئة للمنطقة الحرة في 18 ديسمبر 2006 وتراكم بدل الاستثمار المستحق عنها مما ادى الـى عـدم تحصيل حصة الـوزارة من ايـرادات المنطقة الحرة اشار الوزير الى انه تمت دراسة 45 عقدا اعتمدت الوزارة 18 منها بعد وضع ملاحظاتها الواجب تعديلها وتم ارسالها الى الهيئة العامة للصناعة كما تم اخلاء 14 مستثمرا اضافة الى الغاء بعض العقود.

وفيما يتعلق بعدم اتخاذ الوزارة للاجراءات اللازمة تجاه مكتب التدقيق المكلف بالتدقيق وفحص الحسابات والسجلات الخاصة بالجهة المديرة لأعمال المنطقة الحرة التجارية وذلك لمخالفة شروط التعاقد أكد وقف صرف مستحقات المكتب منذ الاول من ابريل 2014 حتى تاريخه ومكاتبة ادارة الفتوى والتشريع بشأن فسخ العقد مع مكتب التدقيق.

وبشأن عدم اتخاذ هيئة الصناعة للاجراءات اللازمة بشأن عقود المستثمرين المخالفين للائحة الأسعار والرسوم الخدمية في المنطقة الحرة والصادرة بقرار وزير التجارة والصناعة عام 1999 أكد الوزير تصحيح الوضع حيث تم تعديل القيمة الايجارية لثلاثة مستثمرين قاموا بسداد الفروق والتسوية مع مستثمر واحد وجار استكمال تعديل باقي القيم المخالفة بالزيادة والنقصان.

واشار الى صدور قرار وزاري يتضمن تحديد الرسوم مقابل فحص وتحليل المعادن الثمينة والاحجار ذات القيمة واصدار الشهادات من 30 فلسا الى 50 فلسا مضيفا انه تم كذلك اصدار قرار وزاري بشأن ضوابط تصدير المنتجات المصنعة من الكيروسين المدعوم.

وحول مشاريع خطة التنمية قال ان الوزارة قامت بتنفيذ بعض المشروعات وانجازها بنسبة 100 في المئة وبلغ عددها 11 مشروعا مبينا ان بطء تنفيذ بعض المشاريع يعود الى الدورة المستندية التي «نحن في صدد معالجتها».

واكد بدء وزارة التجارة والصناعة فعليا في مشروع تطوير نظام التموين الهادف الى فرض الرقابة على عمليات اصـدار وصـرف المـقـررات التموينية وضمان جودة الخدمة المقدمة الى المواطنين والذي بدأ بالفعل في بعض الجمعيات كفترة تجريبية.

هنا تدخل عبد الله التميمي :وزيـر الـتـجـارة يسرد كلاما دون اي شي ما يصير على الاقل يحترم المجلس كان يفترض يكون فيه عرض على الشاشات.

الغانم :كل وزير له طريقته في السرد.

وزير التجارة :ارجوا الا يفسر هذا الامر بانه هروب من الاجابة ولكن اذا اردتم عرضا احتاج خمس ساعات ولدي ٥٠٠ ورقة .

ومن جانبة اكد وزير المالية انس الصالح اهمية تخصيص جلسة مجلس الامـة امس للاستماع الى ردود الجهات الحكومية على ملاحظات ديوان المحاسبة وهو ما «يعد خطوة رائدة ظاهرها مزيد من تفعيل دور المؤسسة الرقابية المرموقة وباطنها ترسيخ لمبدأ الرقابة والمساءلة الذي لا تصلح الديمقراطية الا به».

وقال الصالح «هذا لن يزيدنا الا حرصا على صيانة المال العام وتعاونا مع الديوان الموقر في سبيل تادية مهمته التي رسمها الدستور والقانون».

وبشأن ما اثير في جلسة 12 فبراير من ان الديون غير المحصلة للحكومة تبلغ 8ر1 مليار دينار اوضح ان مليار و108 ملايين دينار تخص وزارة المالية ومبلغ 624 مليون دينار تخص وزارة النفط ومبلغ 73 مليون دينار لوزارة الكهرباء والماء ومبلغ 7ر94 مليون دينار لـوزارة المـواصـلات والـبـاقي لجهات اقل مديونية مؤكدا ان المسؤولين سيقومون بتقديم الايضاحات عن تلك المبالغ.

وافاد بانه «ليس بالامكان ابدا تجنب نشوء مثل تلك الديون غير المحصلة كما هو معلوم في مجال الادارة المالية لكل مؤسسة حكومية كانت او خاصة الا ان الادارة الرشيدة تقتضي ابقاءها في حدها الادنى».

واضاف ان موضوع تحصيل الديون الحكومية ومنع تراكمها كان منذ سنوات محل اهتمام حكومي وموضوع قرارات لمجلس الـوزراء كان آخرها تشكيل فريق عمل لوضع برنامج زمني لتسريع خطوات تنفيذ قرارات الحكومة في هذا الشان.

وفيما يتعلق بما ورد ان المؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية غير متعاونة مع ديوان المحاسبة بين الوزير الصالح ان الخلاف جرت تسويته بما يكفل اطلاع الديوان على كافة المستندات التي يطلبها لتادية وظيفته مشيرا الى ان علاقة الديوان بالمؤسسة كانت محل اهتمام وزير المالية السابق الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح الذي شكل لجنة من اطراف حكومية خارج المؤسسة في نوفمبر 2013 لدراسة ملاحظات الديوان على اداء المؤسسة للسنة المالية 2012/2013.

ولفت الى ان اللجنة انتهت في تقريرها المقدم في فبراير 2014 الى ضرورة الاستعانة بمكتب دولي متخصص لتعزيز بعض الانظمة الرقابية مثل الحوكمة والمخاطر والالـتـزام والرقابة الداخلية مبينا انه جرى تكليف المكتب العالمي (ارنست يـونـج) بهذه المهمة مبينا ان الهيئة العامة للاستثمار اجرت ترتيبات مماثلة حين كلفت المكتب العالمي (بروتفتي) لاجراء تقييم لـردود الهيئة على ملاحظات ديوان المحاسبة للسنة المالية 2012/2013.

واضاف انه اطلع على نتائج ذلك التقييم في شهر ديسمبر عام 2014 «وقدم نصحا مفيدا عما يتعين ان تكون عليه ردود الهيئة على ملاحظات الديوان من جهة الوضوح والاقـنـاع اضافة الى مقارنة السياسات المحاسبية المتبعة في صندوق الاحتياطي العام وصندوق احتياطي الاجيال القادمة مع المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية».

واوضح انه تم تكليف المكتب العالمي (ماكنزي) لتقييم وتعزيز الانظمة الرقابية في هيئة الاستثمار على نحو ما جرى في مؤسسة التامينات مفيدا بان تقييم المستشار العالمي جاء ايجابيا لسير العمل في الهيئة.

وفيما يتعلق بمتابعة ومراقبة اداء الشركات الحكومية قال انه على ضوء ملاحظات ديوان المحاسبة فقد تم تشكيل لجنة تحقيق في بعض اعمال (الشركة الوطنية للاوفست) والتي انتهت الى وجود شبهة اضرار بالمال العام ما تعين معه احالة الموضوع الى النيابة العامة.

وردا على ملاحظة ديوان المحاسبة بانخفاض اداء بعض محافظ الاستثمار الاجنبي التابعة للمؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية عن اداء المؤشرات المرتبطه بها قال المدير العام للمؤسسة حمد الحميضي ان الملاحظة تخص 6 محافظ مالية من اصل 14 محفظة حققت اداء ايجابيا لكن اقل من المؤشر السوقي.

واضاف الحميضي ان جميع المحافظ المالية حققت في مارس 2014 معدل عائد سنوي تراوح بين 7 و17 في المئة وبلغ اداء المحافظ في السنة المالية المنتهية في مارس 2014 ما يعادل 39ر12 في المئة مقارنة بـ4ر11 في المئة في السنة السابقة لها.

من جهته قال العضو المنتدب في الهيئة العامة للاستثمار بدر السعد ان العديد من ملاحظات ديوان المحاسبة تخص قطاع الاستثمار موزعة على عدة جهات حكومية موضحا انه «من الطبيعي ان يتفاوت الاداء بين الجهات نظرا لاختلاف الاهداف الاستثمارية لكل جهة ودولة الكويت ليست استثناء من دول العالم».

وعـن وجـود الـعـديـد من الخسائر في الاستثمارات ذكر السعد ان «من الطبيعي ان تكون هناك خسائر في بعض الاستـثـمـارات اذ ان من غير المعقول ان تكون هناك آلاف الاستثمارات وجميعها تكون رابحة».

وفيما يتعلق بملاحظة الديوان حول غياب التنسيق في تبادل المعلومات الاستثمارية بين الجهات الحكومية اوضح ان كل الجهات الحكومية تعمل وفقا لقوانين انشائها فكل مؤسسة لها استراتيجيات واهداف مرجعية مختلفة مشيرا الى وجود تنسيق مشترك حول العديد من القضايا والاستثمارات وتبادل المعلومات على مختلف المستويات.

من جانبه قال محافظ بنك الكويت المركزي محمد الهاشل انه فيما يخص ملاحظة الديوان بشان تمديد عقد مشروع مبنى البنك وعدم تطبيق اي غرامات تاخير على المقاول فان تعاقد البنك المركزي مع شركة (شاينا ستيت) كمقاول رئيسي لاعمال المرحلة الثانية تم بتاريخ 7 ابريل 2008 ليتم الانجاز بتاريخ 25 ابريل 2011.

واضاف الهاشل انه تم تمديد العقد حتى 15 اغسطس 2014 دون اي تكلفة اضافية على البنك تجاه المقاول مبينا انه تمت المراجعة القانونية لعقد المقارنة للمشروع وملاحق التمديد الخاصة به وجميع العقود المرتبطة بها من ادارة الفتوى والتشريع.

وكشف ان مبررات تمديد العقد تعود الى اسباب خارجة عن ارادة طرفي العقد استجدت بعد توقيع العقد اضافة الى اسباب تعود الى البنك المركزي مثل تحديث التوزيعات الداخلية نظرا لقدم التصميم وذلك لاستيعاب التطورات في اعمال البناء وزيادة عدد الموظفين.

بدوره ذكر المدير العام للادارة العامة للجمارك خالد السيف ان (الجمارك) قامت بالدفاع عن المال العام من خلال متابعة تنفيذ القضايا الصادرة فيها احكام لمصلحة الادارة العامة للجمارك وتحريك دعاوى المطالبات المالية وذلك بتحسين ورفع كفاءة اداء دور ادارة الشؤون القانونية بالتنسيق مع ادارة الفتوى والتشريع والنيابة العامة.

واضاف السيف ان الادارة العامة للجمارك قامت بتفعيل الاهداف المرجوة من عقد المزايدة لتطوير وتحديث الادارة والتي تم من خلالها تحقيق عدد من الانجازات اهمها تاهيل المنافذ الجمركية الحدودية لتخليص البضائع الواردة والصادرة على مدار الساعة طوال الاسبوع.

واوضح ان (الجمارك) تسلمت الاجهزة الامنية الاشعاعية وجاري تشغيلها في المنافذ الجمركية البرية والبحرية والجوية بالاضافة الى استرداد الاراضي التي تخص الادارة العامة للجمارك والتي تم سحبها من الدولة.

عدنان عبد الصمد فريق وزارة المالية يحاول ان يوهم البعض بان ديوان المحاسبة مقتنع بالرد بخصوص الـ٨ ملاحظات التي ذكرها الاخوان ويقولون بان الديوان لم يتطرق اليها اود ان اوضح للمجلس الموقر بان وزارة المالية لم ترد علي الديوان في خلال مدة الشهر ولذلك لم يستطع الديوان التعليق علي هذه الملاحظات ..وعليه يجب الا يحاول الاخوان ان يبيتوا للراي العام انهم ردوا علي جميع الملاحظات.

وزير النفط نيابة عن وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد

المدعج يتحدث

عقود الصيانة ستنتهي بمجرد انتهاء الاجراءات الخاصة بنزع الملكية للشقق المتبقية

الزلزلة : نجسد اليوم المحاسبة الرشيدة التي افتقرت اليها بعض المجالس السابقة

عبدالصمد متحدثا

.. والزلزلة